

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. د. معطى الله خير الدين
جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ بقالمة
الجزائر

أ. م. د. قاسمي شاكور
جامعة الطارف
الجزائر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

يعالج هذا المقال الطرق المختلفة لإدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية مستندا إلى جملة من التجارب الواقعية، حيث ينطلق من فرضية أساسية كانت تشكل المبرر الأساسي للاعتماد على تقديم الطاقة الكهربائية من طرف محتكر تاريخي ألا وهي ضرورة التنسيق التقني، هذه الأخيرة مضافا إليها مبررات اقتصادية أخرى مكنت و لسنوات طويلة من إبقاء قطاع الطاقة الكهربائية تحت بنية مندمجة عموديا. في السنوات الأخيرة من القرن العشرين مكن التقدم التقني الباهر في مجال الاتصالات من تجاوز عقبة التنسيق التقني، حيث أصبح قطاع الكهرباء مجالا ملائما لإدخال المنافسة بحثا عن الفعالية الاقتصادية القصوى، و تحول التحدي الحقيقي من كيفية التنسيق إلى كيفية التوصل إلى بنى تنظيمية فعالة قادرة على ضمان تبادل حر و شفاف لحقوق الملكية.

تعالج هذه الدراسة إمكانية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية من خلال نقاط ثلاثة رئيسية هي:

- البحث عن مفهوم عملي للمنافسة.
- محاولة تبرير تدخل الدولة في قطاع الطاقة الكهربائية من خلال سن جملة من القواعد المسهلة لإرساء مناخ تنافسي.
- محاولة إبراز دور القواعد المعدلة و المنظمة للنشاط داخل قطاع الطاقة الكهربائية للرفع من الفعالية و تخفيض الأسعار.

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكراً أ. د. معطى الله خير الدين

الكلمات المفتاحية: المنافسة، التعديل، الاقتصاد، القطاعات، الشبكية، الكهرباء، تدخل، الدولة.

- مقدمة:

كانت المنافسة و لا تزال إلى غاية اليوم محل نقاش محتدم بين الاقتصاديين من مختلف المدارس، و تحول النقاش من اختلاف حول ضرورتها للأسواق إلى كيفية إرسائها بالشكل الذي يضمن أكبر قدر ممكن من الفعالية الاقتصادية و أصبحت المنافسة في العقود الأخيرة من القرن العشرين هدفا لجميع اقتصاديات العالم حيث بدأت الموجات الأولى للتحريك و امتدت موجة إدخال المنافسة على الحياة الاقتصادية لتشمل تقريبا جميع القطاعات إلى أن وصلت إلى ما يسمى بالقطاعات الشبكية "Economie des Réseaux"، حيث دار جدل كبير بين الاقتصاديين حول ضرورة إدخال المنافسة إلى مثل هذه القطاعات متسائلين عن إمكانية أن يهدد ذلك الخدمة العمومية التي تقدمها هذه الأخيرة.

- أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من حيث كونه يعالج موضوعا متميزا ألا و هو ضرورة و إمكانية إدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية، و الذي يعتبر أحد أهم القطاعات الاقتصادية و التي يتولى تقديم الخدمة فيها ما يسمى بالمحتكر التقليدي "Monopole Historique" المندمج عموديا و عليه ارتأينا في دراستنا هذه التأسيس لإمكانية إدخال المنافسة على هذا القطاع متسائلين عن أفضل السبل و النماذج الممكنة لذلك.

- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى وضع إطار نظري و عملي، يبرهن على إمكانية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية و يقدم نموذجا لبنية هيكلية محررة لهذا الأخير، و النقاط التالية من شأنها حصر الأهداف الأساسية للبحث:

- محاولة تجاوز مفهوم المنافسة التامة لدى النيوكلاسيك نحو مفهوم عملي قابل للتطبيق.

- محاولة تجاوز مبررات وجود المحتكر التاريخي المندمج عموديا في قطاع الطاقة الكهربائية.

- محاولة البحث عن مبررات و حدود تدخل الدولة في هذا القطاع.

- البحث عن بنية هيكلية تنافسية لقطاع الطاقة الكهربائية.

و لذلك ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن نقل قطاع الطاقة الكهربائية من وضعية الاحتكار إلى وضعية المنافسة و ما

هي الشروط و الآليات الكفيلة بذلك؟

أولاً- من المنافسة التامة إلى المنافسة المعدلة:

تطور مفهوم المنافسة عبر الزمن لينتقل في الفكر الاقتصادي من إطار المفاهيم النظرية القائمة على جملة من الفرضيات القسوى غير الواقعية ليصل إلى مفاهيم براغماتية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، حيث تركت المفاهيم المثالية غير القادرة على تفسير الظواهر الاقتصادية المجال أمام جملة جديدة من المفاهيم البراغماتية الملائمة لتفسير الظواهر الاقتصادية معتمدة على جملة من الفرضيات الواقعية و فيما يلي تبيان لأهم التطورات التي مر بها مفهوم المنافسة ابتداء من المنافسة التامة " المثالية" إلى المنافسة المعدلة "الواقعية".

١- المنافسة التامة:

ظهر مفهوم المنافسة التامة في الفكر الاقتصادي نتيجة للأطروحات المقدمة من طرف المدرسة النيوكلاسيكية، حيث تعتبر هذه المدرسة أن سوقا ما في حالة منافسة تامة إذا ما اجتمعت جملة من الشروط الأساسية و التي نختصرها فيما يلي :

- عدد المتعاملين داخل المحيط الاقتصادي سواء من ناحية العرض أو الطلب يكون مرتفعا و هو ما يحول دون تمكن أحد ما من التأثير على الأسعار.
- الدخول إلى السوق حسب المدرسة النيوكلاسيكية يجب أن يكون حراكي يتسنى لجميع المتعاملين اقتناص الفرص المختلفة داخل هذه السوق وهو ما يعني أن حواجز الدخول ضعيفة أو منعدمة.
- لا بد من وجود تجانس مطلق بين جملة السلع و الخدمات المتبادلة داخل السوق و هو ما يوفر إمكانية الإحلال بين سلعة و أخرى.

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

- أخيرا يفترض أن يكون لدى جميع المتعاملين المعلومات نفسها في الوقت نفسه، و هو ما يعني غياب أي تفوق لمعامل على الآخرين بفعل حصوله على معلومات إستراتيجية.

إضافة إلى الطرح النيوكلاسيكي يركز الاقتصادي¹ (1968) STIGLER.G.J.

على كون المنافسة التامة لا يمكن أن تتواجد إلا في ظروف يكون فيها عدد المتعاملين مرتفعا و التعتيم المعلوماتي غير موجود وهو ما يتيح مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتعاملين.

من الطرح النيوكلاسيكي السابق يمكن الانطلاق لاكتشاف بقية المراحل التي تطور

من خلالها مفهوم المنافسة التامة ليخرج من قوقعته المثالية رويدا رويدا نحو مفهوم واضح، أدق و أكثر واقعية، و لكن قبل ذلك سنبين نقاط ضعف الطرح النيوكلاسيكي في النقاط الأربعة التالية :

- إن فرضية ارتفاع عدد المتعاملين سواء من ناحية العرض أو الطلب تعتبر غير واقعية و هي إن تحققت في بعض الأحيان أو في بعض المجالات الاقتصادية لا يمكنها التحقق في كل المجالات و في جميع الأحوال و خير دليل على ذلك وجود ظاهرة الاحتكار بمختلف أنواعه و ظاهرة الاندماجات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

- أما فرضية حرية الدخول أو الخروج من السوق فهي أيضا فرضية معتلة حيث أن الدخول إلى السوق تحدده جملة من العوائق و الحواجز قد تكون ثقافية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية، جغرافية، مناخية..... كما أن الخروج من سوق ما لا يمكن أن يكون من دون خسائر نظرا لما سماه الاقتصادي² (1996) WILLIAMSON.O.E. خصوصية الأصول³.

- أما فرضية التجانس المطلق بين السلع و الخدمات فلا يمكن تحقيقها على الإطلاق فلو قلنا بصحة جزء من هذه الفرضية من منطلق الإحلال بين السلع لا يمكن أن يتحقق ذلك بالنسبة لجميع تلك السلع و الخدمات.

- أما توفر المعلومة لجميع المتعاملين بشكل عادل و متساو زمنيا فهو أيضا أمر غير ممكن و يرجع ذلك لاختلاف قدراتهم على جلب المعلومة و استخدامها، إضافة إلى السرية التي تحيط بعملية جلب و بث المعلومات الاقتصادية.

أخيرا يمكن القول إن وجود مثل هذه المنافسة المثالية المرتكزة على مثل هذه الفرضيات يعتبر أمرا مستحيلا وهو ما يدفعنا لاستكمال عملية البحث عن مفهوم المنافسة الواقعية.

٢- تطور مفهوم المنافسة:

إن العجز الواضح في أطروحات المدرسة النيوكلاسيكية أدى إلى تطور مفهوم المنافسة النامة المثالية ليقترب من الواقع طرحا بعد آخر.

قدم اقتصاديو نموذج التوازن العام^٤ (1959) . DEBREU.G و على رأسهم

° (1986) HAHN.F طرحا محوريا حول المنافسة حيث ركزوا على أمور ثلاثة هي :

- الشفافية و التي حلت محل توفر المعلومات بشكل متساو و آني لمختلف المتعاملين و هو ما يضيف على هذه الفرضية جانب الواقعية حيث أن الشفافية لا تعني بالضرورة حصول الجميع على نفس المعلومة في الوقت نفسه.
- التبادل الحر و الذي حل كمبدإ أو فرضية بدل كثرة المتعاملين داخل السوق، و هو حسب رأينا تقدم واضح في هذه النقطة.
- غياب مردود الاقتصاد السلمي و الذي حل محل فرضية التجانس المطلق بين السلع و الخدمات و هو طرح نعتقد بمجانبته للصواب حيث أن غياب مردود الاقتصاد السلمي لا يمكن الجزم به داخل الحياة الاقتصادية في جميع مجالاتها فلا تزال المؤسسات المحتركة بالأمس و اليوم و غدا تتولى تقديم منتجاتها اعتمادا على هذا المردود.

حاول اقتصاديون أمثال^٥ (1968) MC NULTY.P.J تقديم إضافة جديدة

للأطروحات السابقة حيث ركزوا على البنية الهيكلية لسوق ما حيث ربطوا وجود المناخ التنافسي بشيء أساسي و هو وجود بنية هيكلية مفصلة و غير مندمجة للسوق، أي وجود عدد معتبر من المتعاملين سواء في جانب العرض أو جانب الطلب و هو ما من شأنه إضعاف إمكانية التحكم في الأسعار و بالتالي إرساء المناخ التنافسي داخل سوق ما.

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

نظرية الأسواق المفتوحة « **Marchés Contestables** » بدورها قدمت إضافة إلى مفهوم المنافسة باتجاه واقعي حيث ركزت على تذليل حواجز الدخول إلى السوق، مما يؤدي إلى رفع عدد المتعاملين ومن ثمة يظهر التنافس بين هؤلاء و هو ما من شأنه تخفيض الأسعار و رفع جودة المنتجات، بل ذهب هذه النظرية إلى أبعد من ذلك من خلال اقتصادي مدرسة « **Chicago** » لتقدم فكرة إذكاء العدوانية التنافسية بين المتعاملين مما يرفع من فعالية الأداء الاقتصادي العام. إضافة إلى طرح هذه النظرية قدم الاقتصادي **MORVAN.Y.** ^٧ (1991) شرطا إضافيا لوجود مناخ تنافسي فعال و يتمثل هذا الشرط في استمرارية انفتاح الأسواق، حيث تكون السوق مفتوحة و باستمرار إذا تحققت الشروط الثلاثة التالية :

- يمكن لجميع المنتجين الحصول على التكنولوجيا نفسها.
- لا يمكن للمتعاملين داخل هذه السوق تغيير الأسعار بشكل سريع.
- يستجيب المستهلكون لتغيير الأسعار بشكل سريع.

من خلال الأطروحات السابقة نلاحظ تقدم ملحوظ لمفهوم المنافسة نحو الواقعية و البراغماتية و تخليه عن جملة الفرضيات القصوى التي حدثت من إمكانية استخدامه على أرض الواقع الاقتصادي **Schumpeter** باعتباره أحد أعلام المدرسة النمساوية المتميزة في أطروحاتها الفكرية أدرك الفرق الواضح بين المنافسة التامة الافتراضية و المنافسة الواقعية القابلة للتطبيق حيث دعم المفهوم الثاني بفكرة جديدة تقوم على تكريس روح المبادرة الخاصة و المقاولاتية، المنطلقتين من الفطرة البشرية الرامية لتحقيق أقصى حدود المنفعة و بالتالي تشجيع هذه الروح من شأنه أن يزيد من حدة المنافسة و منه يتم الرفع من الكفاءة الاقتصادية إلى حدودها القصوى.

بعد استعراضنا لتطور مفهوم المنافسة لدى مختلف التيارات الفكرية البارزة سنحاول في العنصر الموالي بسط الصورة الواقعية المعتمدة للمنافسة.

٣- المنافسة المعدلة:

تعتبر "المنافسة المعدلة" المرحلة الأخيرة التي استقر عندها الفكر الاقتصادي حول مفهوم التنافس، حيث أثبتت الحياة الاقتصادية بمختلف تجاربها أن المنافسة كآلية داخل الأسواق تعاني من نقيصتين أساسيتين هما (NEUMAN.M. (2001)^:

- قد تتحول المنافسة إلى سلوك عدائي مدمر للثروة و للمتعاملين الاقتصاديين و أيضا للحياة الاجتماعية خاصة عند اختلال موازين توزيع الثروات.
- قد تتأثر المنافسة كآلية لحث المتعاملين على أداء أفضل بالتحركات الإستراتيجية لهؤلاء الذين قد يرون من خلال دراساتهم بأن التحالف أو التفاهم أو الاندماج أو تقاسم الحصص السوقية من شأنه أن يجنبهم الكثير من الأموال و الجهود التي كانت ستبذل في وجود المنافسة و بالتالي يتجهون إلى أحد السلوكيات الإستراتيجية السابقة بدل التنافس الحر و هو ما يؤدي المناخ الاقتصادي عموما و المستهلك خصوصا.

الاقتصادي NEUMAN قدم شروطا ثلاثة لتجنب الوقوع في إحدى نقطتي اختلال المنافسة " المنافسة المتوحشة و غياب المنافسة"، هذه الشروط هي:

- لا بد من وضع قواعد لمواجهة الخرقات المتعلقة بوضعيات التفاهم الضمني اللاتنافسي.
- لا بد من وضع قواعد لمواجهة الخرقات المتعلقة بالنكتلات و اللوبيات.
- لا بد من وضع قواعد لمواجهة الخرقات المتعلقة بالتسيير الاستراتيجي للمعلومة.

إذا ما وضعت هذه القواعد نكون قد تحصلنا على ما يسمى بالمنافسة المعدلة و التي تعكس جوا تنافسيا معتدلا يوفر فرص متكافئة لجميع المتعاملين.

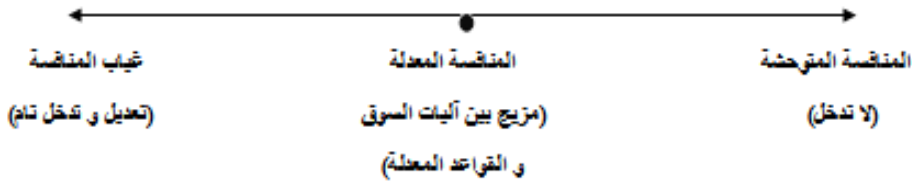
مما سبق تبين لنا أن المنافسة الفعالة لا يمكن أن تكون تلقائية النشأة، حيث أنها و إن نشأت كذلك سرعان ما تتجه نحو إحدى الطرفين فيما أن تتحول إلى منافسة متوحشة و مدمرة و إما أن تضمحل و تختفي و عليه فوضع جملة من القواعد المؤطرة لنشاط المتعاملين من شأنه الحفاظ على وجود المنافسة كآلية فعالة لخلق المزيد من الثروة و الفعالية الاقتصادية، ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال وضع تلك القواعد التي تحد من السلوكيات الإستراتيجية

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكرا أ. د. معطي الله خير الدين

للمتعاملين و يطلق على هذه العملية "عملية التعديل الاقتصادي" و الشكل التالي يوضح ما سبق ذكره حول مفهوم "المنافسة المعدلة".

شكل(01): درجة تعديل الأنشطة الاقتصادية.



المصدر: (1999) DUMEZ.H ; JEUNEMAITRE.A.

في العنصر الموالي سنحاول التوجه نحو نظرية التنظيمات كإطار تحليلي لعملية تعديل الأنشطة الاقتصادية عموما و القطاع الكهربائي خصوصا، لنستكمل بذلك بناء قاعدتنا النظرية حول تبرير تدخل الدولة في بعض الأنشطة الاقتصادية و كيفية ذلك، لنصل أخيرا إلى وضع تصور لبنية تنافسية لقطاع الطاقة الكهربائية.

ثانيا - النظرية الحديثة للتنظيمات كإطار تحليلي:

١ - التوجه العام:

تعتبر النظرية الحديثة للتنظيمات⁹ من أحدث الأطر النظرية و أكثرها واقعية و نجاحا، و إنما اخترنا هذا الإطار النظري لما يحتوي عليه من آليات و عناصر نعتقد بقوتها و قدرتها على معالجة مثل هذا الموضوع.

ركزت النظرية الحديثة للتنظيمات على أهمية القوانين و القواعد المنظمة للحياة الاقتصادية و ربطت بشكل مباشر فعالية الأداء الاقتصادي و مستوى الثروة المحقق بمدى فعالية البنى التنظيمية المؤطرة لهذا النشاط. تناولت هذه النظرية عملية التحرير، الإصلاح أو التعديل الاقتصادي على أنها عملية تغيير تنظيمي لجملة القواعد و القوانين المؤطرة لنشاط اقتصادي ما، حيث أن الاقتصادي^{١٠} NORTH.D.C . (1991) يعرف التنظيمات بالتالي:

“ as the formal rules (constitutions, statute and common law, regulations,etc) the informal constraints (norms of behavior, conventions and internally imposed codes of conduct ”

إذن البنية التنظيمية بالنسبة للاقتصادي North تتمثل في جملة القواعد الرسمية و غير الرسمية و التي من شأنها إدارة المعاملات بين المتعاملين، و يفرق هذا الاقتصادي بين القواعد الرسمية للعبة و غير الرسمية و بين اللاعبين و هم المتعاملون المختلفون و المعنيون باحترام تلك القواعد^{١١} و يكتب بهذا الصدد:

“ it is useful to distinguish institutions from organizations, institutions are the rules of the game ; organization are the players. The latter are made up of groups of individuals bound together by some common objective, for example firms are economic organizations, political parties or legislatures are political organizations ”¹².

خلاصة القول تتمثل في كون المحيط الاقتصادي حسب النظرية الحديثة للتنظيمات إنما هو مزيج بين جملة من اللاعبين "المتعاملون الاقتصاديون" و جملة من القواعد التي تضبط اللعبة و هي "القوانين و الأعراف ... " و عليه تجزم هذه النظرية بأن نتائج هذا التفاعل بين المتعاملين و القواعد المنظمة لهم تكون في أقصى حدودها إذا ما كانت تلك القواعد، فعالة، مرنة و شفافة مما يسهل المبادلات و يضمن الحقوق و تكافؤ الفرص داخل المحيط الاقتصادي.

٢- عملية التعديل الاقتصادي من وجهة نظر النظرية الحديثة للتنظيمات:

أولت النظرية الحديثة للتنظيمات عملية التعديل الاقتصادي أهمية خاصة حيث تجاوزت الأطروحات المقدمة في مختلف النظريات السابقة حول عملية التعديل و تبرير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

الاقتصادي^{١٣} COASE.R.H.(1960) ينفي تماما ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي متى تحققت جملة من الشروط الأساسية المصاحبة للمعاملات الاقتصادية. إن نظرية الاقتصادي Coase تعتبر ثورة في مجال التحليل الاقتصادي الحديث، الواقعي و

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

العقلاني، حيث أن انتفاء أو استحالة توفر الشروط المحددة من طرف Coase لتجنب تدخل الدولة يقود عملية التحليل في اتجاه معاكس حيث يصبح تدخل الدولة أكثر من ضروري بسبب وجود ما يسمى بتكاليف المعاملات و التي لا يمكن إنكار وجودها أو تحييده تماما من الحياة الاقتصادية.

إذن فالفكرة الأساسية لـ Coase تفيد بعدم تدخل الدولة في أي نشاط اقتصادي إذا ما لم تكن هناك تكاليف للمعاملات، حيث أن التبادل المباشر و الحر لحقوق الملكية من شأنه أن يقود المتعاملين إلى وضعيات مثلى اقتصاديا أين يعظمون منافعهم بشكل أمثل و بما أن تكاليف المعاملات هي من صلب الحياة الاقتصادية، فلا نكاد نجد تحركا اقتصاديا أو حتى اجتماعيا خال من تكاليف مصاحبة له و هو ما يجعل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ضروريا لضمان قنوات لتبادل حقوق الملكية، تقلص تكاليف المعاملات و تعظم دالة منفعة المتعاملين.

بعد تمكن الاقتصادي Coase من تبرير عملية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أضف الاقتصادي ⁴ WILLIAMSON.O.E. (1996) آلية عملية تمكن من المفاضلة بين مختلف البنى التنظيمية الأكثر تنافسية و فعالية و قدم هذه الآلية تحت مسمى "البديل الممكن" و الذي تتضح معالمه في الشروط التالية:

- لا بد من التسليم بأن جميع البنى التنظيمية الممكنة غير مثلى و بالتالي تقارن فيما بينها بدل مقارنتها بالحل النظري الأمثل.
- لا بد من مراعاة تكاليف تغيير، تعديل أو استبدال بنية تنظيمية بأخرى، فإن كانت تكاليف البديل اقل و لكنها مصحوبة بتكاليف تغيير أو تعديل مرتفعة كان إبقاء البنية الأولى أفضل و أكثر واقعية.
- لا بد من التسليم بأن بنية تنظيمية ما، يمكن أن لا تعتمد رغم فعاليتها نظرا لغياب المساندة السياسية.

إن طرح الاقتصاديين Williamson و Coase حول تبرير تدخل الدولة و كيفية ذلك يعتبر ثورة في مجال نظرية التعديل الاقتصادي حيث تمكنا من إضفاء واقعية على الأطروحات المتعلقة بعملية التعديل الاقتصادي، كما زادا من قوة مفهوم المنافسة المعدلة الذي استعرض سابقا و فيما يلي سننتقل إلى العنصر الموالي محاولين الوقوف على طبيعة قطاع الطاقة الكهربائية، ثم بعدها سنركز جهدنا على تبيان شروط و كيفية إضفاء المناخ التنافسي على هذا الأخير معتمدين على ما استعرضناه سابقا من أدوات نظرية.

ثالثا- قطاع الطاقة الكهربائية (البنية التقليدية، المزاي، النقائص):

يعتبر قطاع الطاقة الكهربائية من أهم القطاعات الاقتصادية حيث ظل هذا الأخير مسيرا و مسيطرا عليه منذ عقود من طرف مؤسسات اقتصادية عمومية تعرف بالمحتكر التقليدي^{١٥} و المتمثل في مؤسسة واحدة عملاقة مندمجة عموديا تتولى جميع الأنشطة المتعلقة بإنتاج، توزيع، نقل و بيع الطاقة الكهربائية إضافة إلى أنشطة ثانوية أخرى مساندة للأنشطة الأربعة الأساسية سالفة الذكر.

في العناصر السابقة من هذه الدراسة بينا مختلف المراحل التي مر بها مفهوم المنافسة حيث اتضح لنا جليا أهميتها كما وصلنا إلى مفهوم المنافسة الواقعية "المعدلة" و انتهينا إلى إيجاد مبررات قوية لتدخل الدولة من خلال أدوات النظرية الحديثة للتنظيمات و عليه يبدو لنا تناول موضوع المنافسة كآلية فعالة لرفع الكفاءة و تحسين الأداء الاقتصادي داخل القطاعات الشبكية أمرا غاية في الأهمية.

ظلت المنافسة غائبة عن القطاعات الشبكية بما فيها قطاع الطاقة الكهربائية لعقود كثيرة ثم بعد المجهودات المقدمة من مختلف التيارات الفكرية تم التوجه رويدا رويدا إلى هذه القطاعات بغية إدخال المنافسة عليها من خلال تحريرها و تعديل بناها الهيكلية و التنظيمية. سنحاول فيما يلي تناول قطاع الطاقة الكهربائية من حيث خصائصه مركزين على كيفية إرساء مناخ تنافسي داخل هذا القطاع مبيين أهم الشروط و القواعد اللازمة لذلك ومستشهرين ببعض التجارب الناجحة.

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاکر أ. د. معطى الله خير الدين

١- البنية التقليدية لقطاع الطاقة الكهربائية (المبررات التقنية و الاقتصادية للبنية المندمجة):

تمثلت البنية التقليدية لقطاع الطاقة الكهربائية و لعقود طويلة و في مختلف اقتصاديات العالم في مؤسسة عمومية عملاقة مدمجة عموديا و كانت لهذه البنية الهيكلية مبررات كثيرة نتناولها فيما يلي:

أ- ضرورة التنسيق التقني كمبرر للبنية المندمجة:

إن من أهم خصائص الطاقة الكهربائية كمنتج هو عدم قابليتها للتخزين و هو ما يؤدي إلى تعذر مواجهة أي عجز في العرض من خلال المخزون من هذه الطاقة، كما أن الطاقة الكهربائية لا تنتقل بشكل منتظم من نقطة إلى أخرى عبر شبكة نقل الطاقة و هو ما يجعل التبادل الثنائي بين المنتجين فيما بينهم أو المشتريين بمختلف أنواعهم أمرا غاية في التعقيد .

إن الاختلال بين العرض و الطلب المؤدي إلى عجز قد تكون له تبعات اجتماعية و اقتصادية خطيرة للغاية إذ يتعلق الأمر بمنتج حيوي ذي أهمية قصوى بالنسبة للكثير من المتعاملين و هو ما يبرر حسب القائلين بنموذج البنية المندمجة سيطرة هذه الأخيرة على قطاع الطاقة الكهربائية برمته من منتجين ناقلين و موزعين و تجاريتين مهتمين بالطاقة الكهربائية، حيث أن التحكم بجميع وحدات الإنتاج، النقل و التوزيع من شأنه أن يجنب ظهور عجز في عرض الطاقة الكهربائية، حيث أن الطلب برمته يكون مجمعا و مقدرا كما أن العرض يكون مجمعا و مقدرا و موجهة لتلبية ذلك الطلب بشكل كامل و في الوقت المناسب، حيث أن التنسيق بين مختلف الأنشطة و الوحدات يكون في أعلى مستوياته إذا ما كانت بنية قطاع الطاقة الكهربائية مدمجة (1993) . GEGAX.D ; NOVOTNY.K .^{١٦}

على العكس من ذلك إذا تصورنا بنية غير مدمجة أي متعاملين أحرارا من جانب العرض و من جانب الطلب لابد أن ينصب اهتمامنا أولا على التفكير في النظام التنسيقي الذي من شأنه أن يتولى مواجهة العرض على الطاقة بالطلب عليها و هو أمر غاية في التعقيد، حيث أن التوفيق بين العروض المتفرقة و الطلبات المتفرقة قد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى اختلالات مؤدية إلى عجز قد يكون متكررا و هو أمر غير مقبول اقتصاديا و اجتماعيا.

ب- المبررات الاقتصادية للبنية المندمجة:

هناك جملة من المبررات الاقتصادية، و التي اعتمادا عليها أحتفظ بالبنية المندمجة كإطار تسييري لقطاع الطاقة الكهربائية طويلا و فيما يلي بسطها (HIRSH.R . (1989)^{١٧}:

- تعتبر التكاليف الثابتة أحد العناصر الأساسية المبررة لوجود البنية المندمجة فارتفاع هذا النوع من التكاليف بالنسبة للوظائف الأساسية لقطاع الطاقة الكهربائية خاصة الوظيفة التجارية و وظيفة التوزيع يجعل من المؤسسات الخاصة أو الحرة غير قادرة على تحقيق ما يكفيها من أرباح خاصة إذا ما كانت تغطي مناطق واسعة فاجتماع جميع الوحدات أو الفروع تحت ما يسمى بالمحتكر الطبيعي المندمج عموديا و أفقيا يمكن هذه الوحدات من تقديم الخدمات و يسمح لها بالاستمرار حتى و إن لم تتمكن من تحقيق ما يكفي من الأرباح وذلك عن طريق التعويضات الداخلية من بقية الفروع الربحة و التابعة للمحتكر.
- المبرر الاقتصادي الثاني، يتمثل في كون البنية المندمجة تمكن من النمو بشكل سريع و موجه حيث باستطاعتها توفير أصول استثمارية ثقيلة و في مناطق و أزمنة معينة و هو ما لا يمكن فعله في حال وجود انفصال و تحرر للمؤسسات، فالمستثمر الخاص لا يتوجه بالضرورة زمنيا أو مكانيا لما تمليه عليه الدولة أو الصالح العام بل ما تمليه عليه فقط مصلحته الخاصة.
- المبرر الثالث يتمثل في وجود توجهات اجتماعية في عملية بيع الطاقة الكهربائية حيث أن الدولة تعتبر ذلك ضمن المنتجات العامة المعنية بتقديمها للمواطن، و منه فالاعتماد على محتكر قانوني في هذه النقطة يمكن من تنفيذ التوجهات الاجتماعية للدولة مع حد أدنى من التنسيق التقني و المالي، كما أن تصور نظام محرر في مجال الطاقة الكهربائية يتولى خدمة عمومية يزيد من التعقيد التقني و يضيف إليها درجة أخرى هي التنسيق المالي و الذي من شأنه توفير تعويضات مالية عن الخسائر الناجمة عن توفير الخدمة العمومية .

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاکر أ. د. معطى الله خير الدين

- إضافة إلى ما سبق نضيف جملة من الوضعيات التي أطلق عليها الاقتصاديون اسم ثغرات السوق و التي لا يمكن للسوق أن يتولى فيها الأنشطة الاقتصادية وهذه الوضعيات هي:
 - وضعية المنافسة المدمرة: أين يتحول التنافس إلى أداة مدمرة للثروة و للصالح العام في غياب القواعد التي تضمن تعديلها و تهذيبها.
 - وضعية الآثار الجانبية^{١٨}: و هي بعض الوضعيات التي تصاحب بعض الأنشطة الاقتصادية و تؤثر سلبا أو إيجابا على بقية المتعاملين و هو ما يفسر عدم قدرة السوق على تولي مثل هذه الأنشطة إلى غاية ظهور مقال الاقتصادي^{١٩} (1960) COASE.R.H. حول هذا الموضوع.

خلاصة القول أن كل الأطروحات و المبررات التي سبقت سابقا كانت موضوعية و واقعية في زمن ما إلا أنها تهاوت بعد ذلك حيث لم يبق مبررا لعدم إدخال "المنافسة المعدلة" على قطاع الطاقة الكهربائية و فيما يلي تبيان لحدود البنية المندمجة عموديا و أفقيا لتتوجه بعد ذلك إلى محاولة تحليل إمكانية إرساء المناخ التنافسي داخل قطاع الكهرباء و كيفية ذلك.

٢- حدود و نقائص البنية المندمجة للمحتكر:

كما أن للبنية المندمجة التي تميز المحتكر التقليدي في قطاع الطاقة الكهربائية جملة من المزايا و التي يمكن تركيزها في القدرة على التحكم و التنسيق من جهة و القدرة على تلبية الخدمات العمومية من جهة أخرى، نجد أن للبنية المندمجة جملة من النقائص نوجزها فيما يلي (1995) GILBERT.R ; KHAN.E.^{٢٠}:

- البنية المندمجة لا تحفز على الفعالية الإنتاجية حيث أن الحماية، خاصة المالية، الموفرة للوحدات في مختلف الأنشطة إنتاج، نقل، توزيع و تجارة تدفع بهم إلى المبالغة في الاستثمارات بما يتجاوز حدود الفعالية الاقتصادية و التي تقضي بتلبية الطلب بأدنى التكاليف و بالتالي تحقيق مردود عال.

- البنية المندمجة توفر مناخا لعدم الشفافية فيما يخص التكاليف عموما و ما تعلق منها بالخدمة العمومية خصوصا، حيث تميل الوحدات إلى التقليل من المجهودات المبذولة فيما يخص الضغط المتواصل للتكاليف تحت حجة تلبية الخدمة العمومية.
- كما أن البنية المندمجة توفر مناخا ملائما للتجاوزات السياسية باعتبارها مسيطرة على كامل قطاع الطاقة الكهربائية وهو ما يجعل منها أداة للمساومة السياسية بتقديم الخدمة العمومية مقابل تمويل الحملات أو التصويت لصالح فئة سياسية دون أخرى.
- ضف إلى ما سبق أن البنية المندمجة تشجع على توجهات تكنولوجية معينة دون الآخذ بعين الاعتبار بقية التكنولوجيات التي قد تكون أقل تكلفة و أكثر مردودية في مواقع معينة دون الأخرى.
- أخيرا تؤدي البنية المندمجة إلى التقليل بشكل حاد من جودة الخدمة كما تقلل من التوجهات نحو البحث و التطوير في تقنيات و أساليب أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية. بعد التعرض لهذه الحدود و النقائص المتعلقة بالبنية المندمجة يمكن القول بأن هذه الأخيرة أصبحت تواجه مصيرا حتميا بالزوال، حيث تمت معالجة كل مبررات الاندماج لتتهاوى الواحدة تلوى الأخرى فاسحة المجال أمام دخول المنافسة.

٣- تجاوز مبررات وجود البنية المندمجة :

- إن تجاوز المبررات التقنية و الاقتصادية للبنية المندمجة يمكن من إفساح المجال نحو إدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية و فيما يلي معالجة النقاط السابقة الذكر:
- التنسيق التكنولوجي "التقني" : كان التنسيق التقني يعتبر مركز المبررات التي أيدت بقاء البنية الهيكلية لقطاع الطاقة الكهربائية تحت محتكر تقليدي ذي بنية مندمجة عموديا و أفقيا إلا أن التقدم التقني و التكنولوجي الذي حدث في العقدين الأخيرين مكن من تحييد موضوعية هذا المبرر حيث أن شبكات الاتصالات المتطورة، الانترنت، الانترنت.... الخ أصبحت عناصر فعالة في الربط الفوري لجميع المتعاملين و بالتالي تلاشت المخاوف من عدم القدرة على التنسيق اللحظي بين مختلف متعاملي قطاع الطاقة الكهربائية .

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

- أما بالنسبة للتكاليف الثابتة المرتفعة، فارتفاع عدد المتعاملين المتنافسين فيما بينهم سيؤدي إلى تقسيم هذه الكتلة إلى أجزاء يمكن للمتعاملين تحملها، كما أن كثرة المتعاملين في الوظائف الأساسية سيؤدي إلى أن يأخذ كل منهم الحجم الأمثل اقتصاديا و بالتالي يتم تحييد جميع المتعاملين غير الأكفاء ليبقى ذوو الخبرة و الفعالية فقط داخل قطاع الطاقة الكهربائية.
- أما نقطة قدرة البنية المندمجة على توفير الاستثمارات في أماكن معينة، فيمكن التوصل إلى مستوى الاستثمار نفسه من خلال المؤسسات الخاصة و ذلك من خلال وضع بني تحفيزية قادرة على جلب مثل هذه الاستثمارات من خلال امتيازات متعددة الأوجه.
- أما التوجه الاجتماعي و المتمثل في توفير الخدمة العمومية فيمكن أيضا تلبية هذه الخدمة انطلاقا من بنية هيكلية مفصلة و متعاملين خواص من خلال نظام فعال يجمع بين النشاط المربح داخل القطاع و النشاط الأقل ربحية مع دعم متواصل للدولة بشكل مباشر من خلال التعويضات أو بشكل غير مباشر من خلال البنية التحفيزية الفعالة.
- أما ما يسمى بثغرات السوق فقد تمكن الاقتصاديون من تجاوزها حيث أن المنافسة المدمرة لن تكون كذلك إذا استبدلت بمفهوم المنافسة المعدلة و التي تتمثل في إدخال جملة من القواعد المنظمة و المؤطرة للنشاط داخل قطاع الطاقة الكهربائية بما يضمن جوا تنافسيا معتدلا.
- أخيرا تم تجاوز مشكل الآثار الجانبية من خلال إدراج التكاليف الاجتماعية للنشاط الاقتصادي ضمن دالة الإنتاج و بالتالي يتم تعويض هذه الآثار اقتصاديا إذا كانت ايجابية و تعاقب إذا كانت سلبية و يعتبر الاقتصادي Coase رائدا في مجال تسويق الآثار الجانبية من خلال نظرية تكاليف المعاملات (1994) LEVY.B ; SPILLER.P.

إن الحلول المقدمة لمواجهة جملة المبررات المذكورة لصالح البنية المندمجة تعتبر حلولا ثورية في عالم الاقتصاد وهي تنم عن تطور كبير و تعميق أكبر للتحليل الاقتصادي الحديث، و انطلاقا مما سبق يمكن القول إن مبررات البنية المندمجة التي تم تجاوزها بنجاح من طرف الاقتصاديين و جملة السلبيات التي تحيط بأداء المحتكر ذي البنية المندمجة تزيدان من تعميق الاقتناع بإدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية بحثنا عن فعالية اقتصادية من

جهة و عن فعالية اجتماعية تنجم عن الفعالية الأولى تكون للصالح العام من جهة أخرى، و فيما يلي سنحاول تقديم تصور عن كيفية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية معتمدين على ما تم تقديمه من إطار نظري سالفًا.

رابعاً- المنافسة داخل قطاع الطاقة الكهربائية:

في هذا العنصر نركز على كيفية إرساء المنافسة كآلية داخل قطاع الطاقة الكهربائية حيث سنبدأ من عملية إعادة الهيكلة لقطاع ما.

١- إعادة الهيكلة كخطوة أولى نحو المنافسة :

إن الوصول إلى قطاع تنافسي للطاقة الكهربائية يستدعي أن يتكون هذا الأخير من جملة من الأجزاء المتجانسة والمتنافسة و التي تتفاعل فيما بينها من خلال ميكانيزم المنافسة المعدلة، هذه الأجزاء مجتمعة تمثل البنية الهيكلية للقطاع، هذه الأخيرة لا يمكن الحصول عليها إلا بإتباع عملية معقدة وخطرة يطلق عليها "إعادة الهيكلة" أي إجراء تحولات أساسية في البنية المندمجة السابقة لقطاع الكهرباء مما يسمح بالحصول على بنية هيكلية جديدة ذات طابع تنافسي و لا بد لعملية إعادة الهيكلة لقطاع الطاقة الكهربائية أن تتخذ اتجاهين أحدهما عمودي و الآخر أفقي وفيما يلي تفصيل ذلك **BERGMAN.L ; VON DER FEHR.N-H-M . (1999)** .^{٢٢}

أ- إعادة الهيكلة العمودية:

تهدف عملية إعادة الهيكلة العمودية إلى الفصل بين الوظائف الأساسية للمحتكر التقليدي حيث تفصل الوظائف كالتالي : وظيفة الإنتاج، وظيفة النقل، وظيفة التوزيع وأخيراً الخدمات التجارية ويمكن بسط هذه العملية كالتالي **BORENSTEIN.S ; BUSHNELL.J ; KNITTEL.C. (1998)** .^{٢٣}

- الفصل بين الإنتاج ونقل الطاقة الكهربائية: حيث يتم نقل الطاقة بعد إنتاجها من طرف متعاملين أحرار منفصلين تقنيا، ماليا و قانونيا عن المتعاملين المختصين في إنتاج الطاقة.

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاکر أ. د. معطى الله خير الدين

- الفصل بين وظيفتي النقل والتوزيع : حيث أن وظيفة النقل تتميز بثقل البنية الهيكلية وضخامة التكاليف الثابتة في حين أن وظيفة التوزيع لا تتطلب استثمارات نوعية أو خصوصية عالية في الأصول وهو ما يجعل أمر تحريرها أيسر وأقل تعقيدا من تحرير وظيفة النقل أفقيا وهو ما سنتطرق له في العنصر التالي.
- الفصل بين التوزيع والخدمة التجارية : وتعلق الخدمات التجارية بالتعامل المباشر مع الزبون من خلال الفوترة، التحصيل، قراءة العداد، التدخل السريع والخفيف تقنيا، في حين تتعلق وظيفة التوزيع بتزويد الزبون العادي أو الصناعي بالطاقة المتوسطة أو منخفضة التوتر.

إن عملية إعادة الهيكلة العمودية تعتبر مرحلة ضرورية ومهمة حيث تمكن من تشكيل بنية هيكلية منفصلة عموديا حسب الوظائف الأساسية الأربعة داخل قطاع الطاقة الكهربائية وفيما يلي عرض لعملية إعادة الهيكلة الأفقية.

ب- إعادة الهيكلة الأفقية:

تقليديا وحسب مدرسة الاقتصاد الصناعي تستدعي عملية إدخال المنافسة حرية الدخول إلى السوق مما يوفر عددا كبيرا من المتعاملين وهو ما يعني تمركزا ضعيفا على المستوى الأفقي بعبارة أخرى لا بد أن يكون لدى المستهلكين الخيار بين مجموعة واسعة من المنتجين، الموزعين و الوكلاء التجاريين حسب الخدمة المطلوبة.

إن عملية الفصل الأفقي تعتبر ضرورية لتواجد منافسة ديناميكية وهي التي من شأنها الرفع من الجودة والتقليل من تكلفة الخدمة وتجدر الإشارة إلا أن وظيفة نقل الطاقة تستثنى من عملية إعادة الهيكلة الأفقية وتبقى مندمجة أفقيا نظرا للصعوبة البالغة التي تحيط بعملية تحريرها نظرا لجملة من الخصائص التي تتميز بها و التي تلعب دور العائق أمام إدخال المنافسة عليها، هذه الخصائص هي " الاقتصاد السلمي"^{٢٤}، ارتفاع التكاليف الثابتة، خصوصية الأصول، ثقل الاستثمارات"^{٢٥}.

إن عملية الفصل الأفقي تستدعي حذرا شديدا حيث أنها ستتم عبر مراحل أين سيكون المستهلك عرضة للتقصير في تلبية احتياجاته المختلفة داخل سوق الطاقة وهو ما يفترض وجود نظام تنسيقي يضمن تلبية تلك الحاجيات خاصة في المراحل الأولى من عملية إعادة الهيكلة الأفقية (SURREY.Y. (1996).^{٢٦}

أخيرا يمكن القول بأن عملية إعادة الهيكلة المتقاطعة "عموديا وأفقيا" تعتبر عملية تغيير هيكلية ضخمة تصاحبها عملية تغيير تنظيمي واسعة النطاق في جملة القواعد و القوانين المنظمة للمحيط التنظيمي عموما و لقطاع الطاقة الكهربائية خصوصا وبما أن عملية التغيير التنظيمي حسب "مدرسة المصالح الخاصة"^{٢٧} هي عبارة عن نقطة تقاطع للمصالح بين من يطلب التغيير ومن يعرضه فمن المؤكد أن تواجه عملية التغيير الهيكلية والتنظيمي مقاومة شديدة من أصحاب المصالح في مجال الطاقة وبالتالي تكثر النزاعات وهو ما يستدعي وجود سلطة عليا مستقلة تماما من شأنها إدارة عملية التغيير من جهة والبت في النزاعات من جهة أخرى ويطلق على هذه الأخيرة اسم "الهيئة المعدلة".

٢- الهيئة المعدلة كمركز لعملية التغيير الهيكلية والتنظيمي :

إن وجود هيئة معدلة تتمتع باستقلالية تنظيمية و هيكلية يعتبر من أهم العناصر الضامنة لمرونة عملية التحرير و التعديل حيث نجد نوعين من الهيئات المعدلة، الحرة و غير الحرة. بالنسبة للنوع الأول نجد أن هذه الهيئة تتمتع بحرية كاملة في سن قواعد المنافسة و القواعد المنظمة للمعاملات داخل قطاع الطاقة الكهربائية و هذه القواعد قد تتعلق بتعريف الاستفاداة من شبكة نقل الطاقة، تحديد مجالات الأسعار للزبائن الذين يواجهون طلبا ذا مرونة صفرية^{٢٨}، مراقبة نشاط المتعاملين..... إلخ كما تتمتع هذه الهيئة المعدلة بحق البت في النزاعات و الخلافات الناجمة عن التصرفات الإستراتيجية للمتعاملين وهو ما يضيف على القواعد مرونة و قابلية للتعديل و التغيير بما يضمن مناخا تنافسيا و شفافا.

أما النوع الثاني من الهيئات فيتعلق بذلك النوع الذي لا يتمتع بالاستقلالية بل عليه العودة في أية عملية تعديل إلى المحاكم المختصة، حيث أن تدخلاته تكون وفق منظومة قواعد لم يحددها بل فرضت عليه تبعا لتطورات المحيط التنظيمي الذي ينشط فيه المتعاملون بل

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

أكثر من ذلك يجب على هذه الهيئة المعدلة غير الحرة تبرير تدخلاتها أمام الوزارة الوصية على القطاع وهو ما يحد من مرونة عملية تغيير القواعد. مما سبق يتضح أن الهيئة المعدلة الحرة تعتبر ضامنا لمرونة ضرورية لاستمرار عملية التغيير و التعديل لقطاع الطاقة الكهربائية خصوصا و مختلف القطاعات الشبكية عموما إلا أن هذه المرونة قد تزعزع استقرار الالتزامات المبرمة بين مختلف المتعاملين و عليه يمكن اقتراح الشروط التالية التي من شأنها الجمع بين المرونة و الاستقرار أثناء عملية التعديل الاقتصادي :

- لا بد من وجود هيئة معدلة مستقلة حيث أن عدم استقلاليتها يقلل من مرونة عملية التغيير التنظيمي.
- لا بد من وضع عقبات أمام تغيير القواعد.
- لا بد من وضع عقبات أمام أي سن أو استخدام متحيز للقواعد.
- لا بد من وجود نظام قضائي شفاف و عادل للبت في النزاعات حول قرارات الهيئة المعدلة.

إن توفير الشروط الأربعة السابقة من شأنه تحقيق حد أدنى من الاستقرار لعملية التحرير و التعديل من خلال احترام الالتزامات و العقود، كما يضمن المرونة اللازمة لاستمرارية و ديناميكية عملية التحرير و التعديل الاقتصادي لقطاع الطاقة الكهربائية.

٢- ميكانيزمات التنسيق داخل سوق تنافسي :

إن فتح سوق الطاقة الكهربائية أمام المتعاملين وإرساء المنافسة داخلها، يعتبر تحديا كبيرا لكن إمكانية تجسيده تزداد بازدياد توفر جملة الميكانيزمات التي من شأنها ضمان التنسيق بين المتعاملين بشكل شفاف و متكافئ، وفيما يلي عرض لأهم ما يجب توفره ضمن جملة الميكانيزمات المساعدة على إرساء المناخ التنافسي.

أ- ميكانيزم الاستفادة من شبكة نقل الطاقة الكهربائية :

يتعلق وجود المنافسة كآلية ديناميكية على مستوى سوق الطاقة الكهربائية بحق الاستفادة من شبكة نقل الطاقة والتي يفترض أن تبقى تحت تصرف المحترق الطبيعي، بعبارة أخرى لا يمكن أن تكون هناك منافسة بين المنتجين ما لم تكن هناك قدرة لهؤلاء على ضخ ما ينتجونه من طاقة داخل الشبكة بصفة عادلة، شفافة وغير إقصائية. إن السهر على عملية قبول أو رفض طلبات الربط بالشبكة تتولاها هيئة مستقلة نسبياً تدعى "متعامل النظام" كما تحدد هذه الأخيرة القواعد والشروط اللازمة لذلك، كما تحمل على عاتقها تحديد حق الانتفاع من الشبكة بالنسبة للموزعين أو المستهلكين الصناعيين مما يتيح لهم سحب الطاقة التي يحتاجونها من المنتج الذي يحدونه وفيما يلي تبيان لأهم طرق الانتفاع من شبكة نقل الطاقة الكهربائية^{٢٩} : BORENSTEIN.S ; BUSHNELL.J . (2000)

- الطريقة الأولى^{٣٠} : يطلق عليها اسم "Common Carriage"، في هذه الحالة يكون إنتاج الطاقة منفصل عن نقلها، هذه الطريقة تفرض على مؤسسات نقل الطاقة ومؤسسات توزيعها ضمان تدفق الطاقة عبر الشبكة العامة و الروابط الخاصة بغض النظر عن الزبون النهائي. الإشكال الذي يطرح بالنسبة لهذه الطريقة يتمثل في كون مالك البنية القاعدية لنقل الطاقة سيميل إلى رفع تكاليف الاستخدام معتمداً على السعر النهائي الذي تقدم به الطاقة الكهربائية للزبون وهنا تظهر الحاجة إلى عملية التعديل الاقتصادي والتي من شأنها حث مالك البنية القاعدية "شبكة نقل الطاقة" على تحقيق أرباح دون المبالغة في التسعير.
- الطريقة الثانية : يكون مالك الشبكة "المحترق التقليدي" صاحب ملكية تغطي جزءاً من الإنتاج في هذه الحالة يسمح مالك الشبكة لجميع المتعاملين بالانتفاع من شبكة نقل الطاقة الكهربائية لقاء ما يسمى بتكلفة الانتفاع والتي تفرض بشكل متوازن حسب عدد مرات الانتفاع وحجم الطاقة المستهدفة سواء كانت "للضخ أو للسحب"، في هذه الحالة يظهر مشكل التفضيل أو التفرقة بين المتعاملين خاصة و أن متعامل الشبكة لديه أصول

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

إنتاجية وهو ما يستدعي عملية مراقبة حثيثة من طرف الهيئة المعدلة لاستبعاد أي محاولة تفرقة غير عادلة بين مختلف المتعاملين.

• الطريقة الثالثة : يطلق عليها اسم "Open Access" حيث يسمح لطالبي الطاقة الكهربائية من الانتفاع من الشبكة مع إمكانية اختيار المنتج عكس ما عليه الحال في الطريقة الثانية.

خلاصة القول حول هذا العنصر المهم، هي أن عملية إدخال المنافسة على قطاع الطاقة الكهربائية تتطلب فتح شبكة نقل الطاقة عبر حقوق الانتفاع لجميع المتعاملين دون تفرقة أو تفضيل غير موضوعي وهو ما يجعل إرساء المناخ التنافسي ممكناً، و في ما يلي سنتعرض لميكانيزم آخر يتعلق بأمر أساسي هو عملية مواجهة الطلب من خلال ما يسمى بـ"ميكانيزم المزادات".

ب- ميكانيزم المزادات :

يعتبر ميكانيزم المزادات القلب النابض و الآلية المركزية لتحقيق المنافسة داخل قطاع الكهرباء، حيث من خلاله يتمكن المنتجون من تقديم عروضهم من أجل الحصول على التصريح بالإنتاج، كما تحدد قواعد المزادات كيفية اختيار أفضل العروض التي تحقق الفعالية الاقتصادية.

إن التعقيدات التقنية التي تميز سوق الكهرباء تجعل من عملية وضع قواعد مزادات تتسم بالشفافية و المرونة عملية غاية في الحساسية حيث أن المشكل الأساسي الذي يواجه عملية وضع المزاد، يتمثل في عدم ثبات الطلب حيث أن تغييره المستمر لا يسمح بوضع كمية محددة و ثابتة ضمن قواعد المزاد، الصعوبة الثانية التي تواجه عملية إعداد المزاد هي كونه يتعلق بعدة منتجين مرتبطين بأشكال مختلفة بشبكة نقل الطاقة الكهربائية من جهة وبالموزعين من جهة أخرى وهو ما يرفع من درجة تعقيد عملية وضع قواعد المزاد التي من شأنها أن تؤدي إلى ضمان تلبية كل الطلب بتكاليف دنيا (1997) DELLA VALLE.A.D. ²¹.

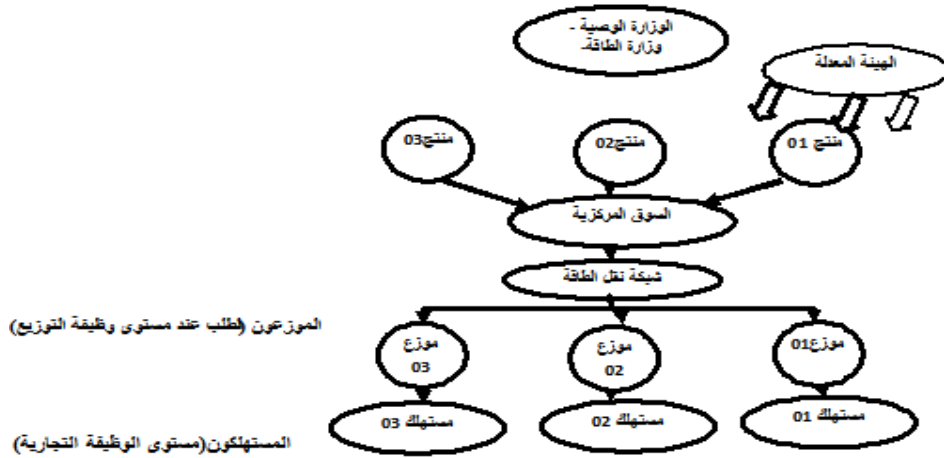
خلاصة القول تتمثل في الأهمية القصوى التي تكتسبها المزادات كقواعد من شأنها التوفيق بين العرض و الطلب في ظل مناخ تنافسي، لم تكن آليات السوق لتستطيع لوحدها أن توفق بينها دون أن يكون هناك عجز متكرر نتيجة عدم التوافق بين العارضين و الطالبين، وهنا تظهر جليا الأهمية القصوى للقواعد المعدلة للمناخ التنافسي داخل قطاع الطاقة الكهربائية.

خامسا- البنية الهيكلية المقترحة لقطاع كهرباء حر وتنافسي :

مما سبق يمكن أن نصل إلى البنية الهيكلية التنافسية المستهدفة من خلال عملية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية، حيث تعكس هذه البنية جملة الشروط اللازم توفرها في البنية الهيكلية والتنظيمية الجديدة والتي من شأنها أن توفر مناخا ملائما للمنافسة.

الشكل التالي يمثل اقتراحا لبنية هيكلية محررة لقطاع الطاقة الكهربائية.

شكل(02)- البنية الهيكلية المحررة المقترحة لقطاع الطاقة الكهربائية



المصدر: من إعداد الباحثين

إن النموذج المبين أعلاه يمثل تصورا واقعيا^{٣٢} لما يمكن أن تكون عليه البنية الهيكلية لقطاع طاقة كهربائية محرر حيث تلعب المنافسة دورها كآلية لدفع المتعاملين إلى أداء كفاء وفعالية اقتصادية قصوى وفيما يلي تحليل لهذه البنية الهيكلية المحررة:

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

- كملاحظة أولى نجد أن لقطاع الطاقة الكهربائية المحرر ثلاثة هيئات رئيسية هي:
 - الوزارة الوصية ومهمتها الإشراف العام على القطاع.
 - الهيئة المعدلة ومهمتها تعديل النشاط داخل القطاع من خلال سن القواعد والقوانين إضافة إلى البت في النزاعات بين المتعاملين.
 - متعامل السوق ومن شأنه تولى عملية مواجهة العرض بالطلب ووضع الميكانيزمات اللازمة لذلك، بغية تلبية كل الطلب وتفادي العجز.

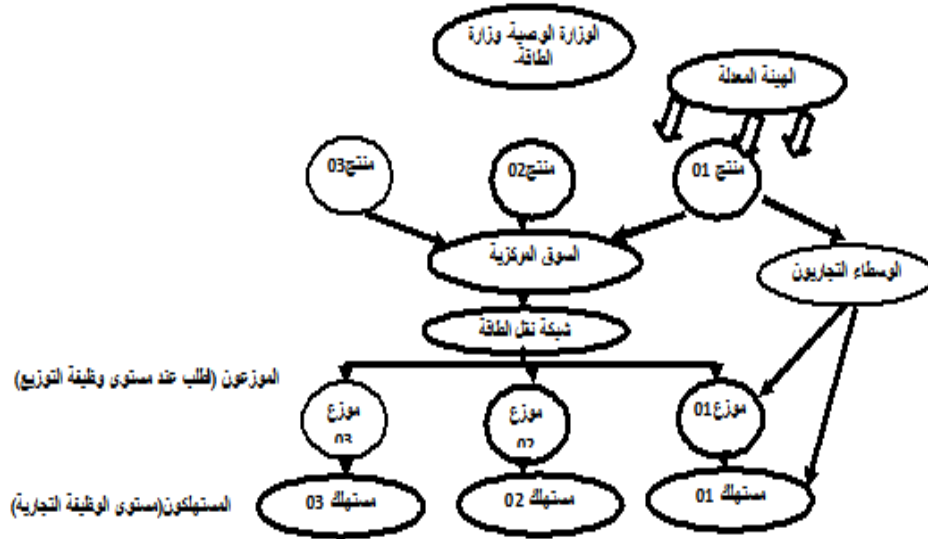
تجدر الإشارة إلى أن عملية التعديل لقطاع الطاقة الكهربائية ترجع إلى الهيئة المعدلة دون تدخل الوزارة الوصية و التي ينبغي ألا تتمتع إلا بسلطة الإشراف و المتابعة كما أن متعامل السوق يخضع بشكل كامل رقابيا للهيئة المعدلة.

- بالنسبة لعملية إعادة الهيكلة العمودية نلاحظ أن هذه البنية الهيكلية تستجيب إلى الشرط الأساسي المذكور سابقا وهو ضرورة الفصل بين الوظائف عموديا أي أن هناك انفصالا كلياً، هيكلياً، تنظيمياً و محاسبياً لكل وظيفة على حدة حيث تصبح كل من وظيفة الإنتاج، النقل، التوزيع، الخدمة التجارية مستقلة بعضها عن بعض.
- أما بالنسبة لعملية إعادة الهيكلة الأفقية فنجد البنية المذكورة تتماشى و المعيار المعتمد في عملية التحرير ألا و هو تعدد المتعاملين على مستوى الوظيفة الواحدة و هو ما ركزت عليه المفاهيم الحديثة للمنافسة، حيث أن تعدد المتعاملين من شأنه رفع الفعالية الاقتصادية لكل وظيفة من خلال آلية المنافسة و هو ما يفترض تقديم أفضل الخدمات بأدنى الأسعار، كما أن تعدد المتعاملين يعكس تطور البنية التنظيمية بما يتماشى و البنية الهيكلية حيث يتم تحييد جملة القواعد التي تشكل عائقاً أمام دخول متعاملين جدد إلى السوق.
- أما فيما يخص شبكة نقل الطاقة فنجدها بقيت حسب البنية المقترحة تحت متعامل واحد و هو عادة المحتكر التقليدي التابع للدولة و يرجع ذلك لثقل الاستثمارات و التكاليف الثابتة للبنية الهيكلية لهذه الوظيفة حيث يعمل متعامل الشبكة على توفير إمكانية الاستفادة من خدمة نقل الطاقة بشكل متكافئ و عادل لجميع المتعاملين معتمداً على التنسيق مع

متعامل السوق و يبقى دور الهيئة المعدلة أساسيا في مراقبة نزاهة نشاط متعامل الشبكة بما يضمن انعدام أي تفضيل أو تحيز في تقديم خدمة نقل الطاقة الكهربائية.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن البنية الهيكلية المبينة في الشكل (٠٢) تعتمد على سوق ممرضة تتم جميع مبادلات الطاقة على مستواها و عليه يمكن تصور بنية هيكلية أكثر تحررا بحيث يمكن للمتعاملين (عارضين للطاقة و طالبين لها) الاتفاق بشكل ثنائي خارج دائرة السوق الأساسية مع الاستفادة دائما من خدمة نقل الطاقة المقدمة من طرف متعامل الشبكة و الشكل التالي يبين هذه البنية و التي لا تختلف كثيرا عن الأولى إلا من خلال العلاقات الشائبة بين طالبي الطاقة و عارضيهها.

شكل(03)-البنية الهيكلية الأكثر تحررا لقطاع الطاقة الكهربائية



المصدر: من إعداد الباحثين

يلاحظ من الشكل (٠٣) إمكانية عقد عقود مبادلات ثنائية بين عارضي الطاقة و طالبيها بالشكل الذي يرفع من كفاءة و فعالية المتعاملين المتنافسين فيما بينهم، إلا أنه لا يفوتنا التذكير بان الفعالية الإضافية للبنية الثانية^{٣٣} و المتميزة عن البنية الأولى بإمكانية التعاقد الشائبي المباشر، تكون مصحوبة بارتفاع درجة تعقيد عملية التنسيق خاصة مع متعامل شبكة نقل

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

الطاقة الكهربائية حيث يصح التعامل في مواجهة مع مصدرين للاتفاقات، تلك التي تعقد داخل السوق المركزية و تلك التي تعقد خارجه.

- خلاصة و توصيات :

- بينت هذه الدراسة الأهمية القصوى للمنافسة كآلية لتنمية الفعالية الاقتصادية كما ركزت على إعطاء المنافسة مفهوما واقعا قابلا للتطبيق حيث أظهرت أن المنافسة الحرة بشكل تام ستؤدي إلى تدمير الثروة و اختلالات في عملية توزيعها و هو ما أدى إلى ظهور المنافسة المعدلة و التي تمزج بين آليات السوق و آليات التعديل الاقتصادي من خلال القواعد و القوانين.

- بينت أيضا إمكانية تحرير قطاع الطاقة الكهربائية و إدخال المنافسة من خلال عملية تغيير تنظيمي و هيكلية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع فعالية هذا الأخير، إلا أن عملية التغيير التنظيمي المؤدية إلى التحرير ستكون مصحوبة بزيادة في درجة تعقيد ميكانيزمات التنسيق بين المتعاملين و مع ذلك يبقى الأمر ممكنا إذا ما توفرت الهيئات الكفأة المنوطة بذلك.

- اقترحت الدراسة نموذج بنية هيكلية محررة لقطاع الطاقة الكهربائية و هو مستوحى من نماذج واقعية متميزة هيكلية و تنظيمية، حيث مكنت الدراسة من تفادي الوقوع في خصوصيات بعض النماذج.

- أخيرا لفتت الدراسة النظر إلى أهمية وجود ميكانيزمات مناسبة "قواعد الاستفادة من الشبكة، ميكانيزم المزايدات" للتوفيق بين العرض على الطاقة و الطلب عليها و هو ما يضمن عدم وجود اختلالات بينهما قد تؤدي إلى عجز ما.

تجدر الإشارة في النهاية إلى ضرورة البحث في الميكانيزمات و الآليات الأكثر تطورا للتنسيق بين العرض و الطلب و هو ما يستدعي دراسات و أبحاثا لاحقة.

هوامش البحث:

- 1 STIGLER.G.J. (1968) ; « The organisation of industry » ; Home Wood ;(illinois) ; Richard.D ; PP : 5-22 .
- 2 WILLIAMSON.O.E. (1996) ; « The politics and economics of redistribution and inefficiency» ; Oxford University Press.PP:195-213.
- ٣ يقصد بخصوصية الأصول جملة الخصائص التقنية و التكنولوجية و التي تجعل من عملية استغلال تلك الأصول خارج الإطار الذي طورت له أمرا غير ممكن و هو ما يتسبب في خسائر فادحة عند محاولة ترك النشاط و الخروج من السوق.
- 4 DEBREU.G . (1959) ; « Théorie de la valeur » ; Paris ; Dunod.
- 5 HAHN.F. (1986) ; « Crise et renouveau de la théorie économique » ; Bomel-Publisud.
- 6 MC NULTY.P.J. (1968) ; « Economic theory and the meaning of competition » ; Quarterly journal of economics ; Vol. IX; P:639-656.
- 7 MORVAN.Y. (1991) ; « Fondements d'économie industrielle » ; Paris ; Economica ;P :381.
- 8 NEUMAN.M. (2001); « Competition policy – history, theory and practice» ; Edward. Elgar; P: 11.
- ٩ يصطلح على النظرية الحديثة للتنظيمات باللغة الفرنسية بما يلي : « L'économie Neoinstitutionnelles »
- 10 NORTH.D.C . (1991) ; « Institutions » ; Journal of Economic Perspectives; Vol:05; n:01.P:359.
- 11 NORTH.D.C . (1991) ; Op-Cit.
- 12 NORTH.D.C . (1991) ; Op-Cit.
- 13 COASE.R.H.(1960) ; « The problem of the social cost » ; Journal of Law and economics. n°: 3. P: 44.
- 14 WILLIAMSON.O.E. (1996) ; Op-Cit.

١٥ تجدر الإشارة إلى وجود فرق بين مفهوم المحتكر التاريخي أو التقليدي و المحتكر الطبيعي، فالأول ينشأ بقرار سياسي لتولي تقديم منح عمومي دون استناد إلى مبررات اقتصادية في عملية إنشائه بينما المحتكر الطبيعي يعبر عن المؤسسة الوحيدة التي تتولي عملية إنتاج منتج ما لأسباب اقتصادية بحتة تتعلق أساساً بضخامة الاستثمارات من جهة و بارتفاع التكاليف الثابتة من جهة أخرى و هو ما يجعل ذلك النشاط محتكراً و لكن لأسباب اقتصادية و ليست سياسية.

16 GEGAX.D ; NOVOTNY.K . (1993) ; « Copetition and the electric utility industry: an evaluation » ; Yale journal of regulation; Vol: 10; n: 63; PP: 63-87.

17 HIRSH.R . (1989) ; « Technology and transformation in the American electricity industry » ; New York; Cambridge University Press.

١٨ تعتبر الآثار الجانبية احد المفاهيم الحديثة المطورة في إطار نظرية تكاليف المعاملات للاقتصادي COASE.R.H. و هي تعكس الوضعية الاقتصادية لبعض الأنشطة التي لها تأثير سلبي أو ايجابي على غيرها من الأنشطة و حيث أن تلك الآثار قد تضر أو تنفع المتعاملين الآخرين كان لزاماً على الاقتصاديين التفكير في كيفية إدراجها ضمن التكاليف الاقتصادية العادية و أطلق عليها اسم "التكاليف الاجتماعية".

19 COASE.R.H.(1960) ; Op-Cit.

20 GILBERT.R ; KHAN.E . (1995) ; « International comparisons of electricity regulation » ; New York; Cambridge University Press.

21 LEVY.B ; SPILLER.P . (1994) ; « The institutional foundations of regulatory commitment: a comparative analysis of telecommunications regulation» ; Journal of Law and Economics and organization; Vol:10; n:02.

22 BERGMAN.L ; VON DER FEHR.N-H-M . (1999) ; « The Nordic experience : diluting market power by integrating market » ; CEPR-ED; PP:116-146.

23 BORENSTEIN.S ; BUSHNELL.J ; KNITTEL.C. (1998) ; « Market power in electricity markets: Beyond concentration

measures»; Working paper ; University of CALIFORNIA
;energy institute; p: 05.

٢٤ يعبر مردود الاقتصاد السلمي عن الوضعية الاقتصادية التي تتولى فيها مؤسسة اقتصادية واحدة عملية إنتاج سلعة معينة محققة بذلك هوامش متزايدة نتيجة الكميات الكبيرة التي تنتجها و هي وضعية اقتصادية منافية لمفهوم التنافس حيث أن الميزة التي تتميز بها المؤسسة المسيطرة تحرم بقية المتعاملين من دخول السوق نظرا لضعف تنافسيتهم السعرية.

٢٥ إن ثقل الاستثمارات يؤدي إلى عدم إمكانية تولي الخواص وظيفة نقل الطاقة و يرجع ذلك إلى طول مدة استرجاع الأموال المستثمرة في هذه الوظيفة.

26 SURREY.Y. (1996) ; « Introduction to the British electricity experiment privatization: the record, the issues, the lessons»; EAETHSCAN Publication Limited; PP:03-14.

٢٧ مدرسة المصالح الخاصة : « Private Interest School » ترى مدرسة المصالح الخاصة على عكس مدرسة الصالح العام بان فرضية الدولة المحافظة التي تسعى إلى تحقيق الصالح العام من خلال عملية التعديل الاقتصادي هي فرضية قصوى لا تتوافق و الواقع الاقتصادي بالرغم من تحققها في الكثير من الأحيان . كما يرى المنظرون في هذا التيار بان عملية التعديل الاقتصادي لا تهدف إطلاقا إلى حماية الصالح العام من خلال تقديم حماية للمستهلكين بل إن عملية التعديل لا تعدو كونها تمثل نقطة توازن بين جماعات ضغط مختلفة من المنتجين، المستهلكين و صناع القرار . في سنة ١٩٧١ قام الاقتصادي STIGLER.G. (1971) في مقال له بتقديم قراءة جديدة لعملية التعديل الاقتصادي مفادها وجود عرض على عملية التعديل الاقتصادي تقدمه فئات معينة من السياسيين حيث لا يفرق بين المنفذين، المشرعين أو هيئات التعديل الاقتصادي بالإضافة إلى وجود طلب عملية التعديل الاقتصادي من طرف فئات معينة من المنتجين و المستهلكين و هو ما يؤدي إلى تكون سوق حقيقية لعملية التعديل الاقتصادي أين تتقاطع مصالح العارضين لعملية التعديل "السياسيون" و المطالبين بها "المستهلكون،

قطاع الطاقة الكهربائية من الاحتكار إلى المنافسة - الأسس النظرية والآليات العملية -

أ. م. د. قاسمي شاكر أ. د. معطي الله خير الدين

المنتجون... " و يكون أي قرار للتعديل أو تدخل الدولة بمثابة نقطة التوازن بين مختلف المصالح لمختلف الفئات.

٢٨ يقصد بالمرونة الصفوية عدم تغير الكمية المطلوبة من منتج معين إذا ما تغير سعر بيعها صعودا و ذلك بسبب الحاجة الماسة إليها.

29 BORENSTEIN.S ; BUSHNELL.J. (2000) ; « Electricity restructuring : deregulation or regulation ? » ; Regulation; Vol: 23; n: 02; PP: 46-52.

٣٠ في هذه الحالة يمكن أن يكون هناك شبكات نقل خاصة تابعة لشركات خاصة و هي ليست بضخامة الشبكة الرئيسية التابعة للمحتكر التقليدي.

31 DELLA VALLE.A .D. (1997) ; « Separating Transmission from generation: what's required and why » ; The electricity journal; March; PP: 83-91.

٣٢ تعتبر السوق البريطانية مثالا حيا عن مثل هذه البنية الهيكلية المحررة لقطاع الطاقة الكهربائية.

٣٣ تعتبر السوق الإسكندنافية مثالا عن مثل هذه البنية الهيكلية شديدة التحرر لقطاع الطاقة الكهربائية و تنقسم السوق الإسكندنافية NordPool إلى عدة أجزاء هي :

- الجزء Elspot و هو الجزء المخصص للمبادلات العاجلة للطاقة الكهربائية و هو نظير الجزء SPOT في السوق الممركزة البريطانية و يسمى ايضا Power exchange.

- الجزء Eltermin و هو مخصص للمعاملات الآجلة للطاقة الكهربائية.

- الجزء Eloption و هو مخصص لتبادل عقود الخيار الخاصة بمبادلات الطاقة الكهربائية.

- الجزء NEC-Nordic electricity clearing- و هو الجزء المخصص للمبادلات المتعلقة بتغطية العجز الجزئي الطارئ.

Summary

This paper examines the different ways of introducing competition in the electricity supply and its interest in terms of improvement of the structure of incentives in reference to the recent experiments of liberalization. The basic hypothesis is that the needs of technical coordination of the electric sector are the main source of the anterior vertical and horizontal integration. The present dramatic progress of the information and communication techniques allows a redefinition of the former structures in facilitating the establishment of coordination between decentralized agents to preserve the network externalities and to manage the system constraints. Nowadays the real problem is focused on the very complex definition of arrangements to organize efficient competition between generators, or between suppliers. Three key-points are developed: looking for a practical essence of competition; trying to justify the state intervention by introducing the rules structuring the arrangement in order to combine efficient short term coordination and the incentives of competition; presenting the crucial role of a strong regulation to reach efficiency and price decrease.

Key words: Competition, Regulation, Economic, Sector, network, Electricity, Intervention, State.